الحديث الثاني عشر

الإمارة

عن أبي سعيدٍ ، وأبي هريرة ـ رضي الله عنهما ـ قالا : قال رسول الله ﷺ : «إذا خرج ثلاثة في سفرٍ ؛ فليؤمِّروا أحدهم» .

رواه أبو داود في كتاب الجهاد من سننه ، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» وأبو يعلى في «مسنده»[1] .

ورواه أحمد عن عبد الله بن عمر : أنَّ رسول الله ﷺ قال : «لا يحلُّ لثلاثة نفرٍ يكونون بأرض فلاة إلا أمَّروا عليهم أحدَهم»[2] .

ورواه الطَّبرانيُّ عن عبد الله ـ أي : ابن مسعود ـ بلفظ : «إذا كنتم ثلاثةً في سفرٍ ؛ فأمِّروا عليكم أحدَكم» . قال الهيثميُّ : رجالُه رجالُ الصَّحيح[3] .

وقال النَّوويُّ في «رياض الصَّالحين» : رواه أبو داود بإسنادٍ حسن[4] .

إنَّ كلمة (ثلاثة) الواردة في قوله ﷺ «إذا خرج ثلاثة» تعني : إذا كان القوم الَّذين خرجوا جماعة ، وأقلُّها ثلاثةٌ ، فعليهم أن يؤمِّروا واحداً منهم .

---

(١) أبو داود برقم ٢٦٠٨ ، ورقم ٢٦٠٩ ، وأبو يعلىٰ برقم ١٠٥٤ ، ورقم ١٣٥٩ ، والسنن الكبرىٰ للبيهقيِّ ٥/ ٢٥٧ .

(٢) أحمد ٢/ ١٧٦ ـ ١٧٧ .

(٣) مجمع الزَّوائد ٥/ ٢٤٩ .

(٤) رياض الصَّالحين : باب استحباب طلب الرُّفقة ، وتأميرهم على أنفسهم واحداً يُطيعونه .

وقوله ﷺ: فليؤمِّروا أحدَهم ؛ أي: فليجعلوا أحدَهم أميراً عليهم.

قال أبو حيَّان[1]: [وقرأ ابن عباس، وأبو عثمان النَّهديُّ، والسُّدِّيُّ، وزيد بن عليٍّ وأبو العالية: ﴿أمَّرنا مترفيها﴾ بتشديد الميم، وروي ذلك عن عليٍّ، والحسن، والباقر، وعاصم، وأبي عمر، وعديٍّ: ﴿أمَّرنا﴾ بالتضعيف] يريد قوله تعالى في سورة الإسراء: [١٦]: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾.

الإنسان حيوانٌ اجتماعيٌّ بالطبع، ولا يمكن له أن يعيش منعزلاً عن النَّاس؛ بل لا بُدَّ من أن يعاشرهم، ويعايشهم، وإذا كان ذلك كذلك؛ فإنَّ عليه مراعاة الحدود؛ الَّتي تحقِّق المصلحة العامَّة، وأن يخضع للضَّوابط؛ التي تنظِّم المجتمع.

ولا بُدَّ في كلِّ أمرٍ اجتماعيٍّ، وتجمُّع بشريٍّ ـ جلَّ، أو صغر ـ من أن يكون له أميرٌ ينظِّم أموره، ويراقب سيره، ويحميه من الخَلَلِ، والعُدوان، والتوقُّف، وسواءٌ أكان هذا الأمر، أو التَّجمُّع مؤسَّسةً صغيرةً كإدارة مدرسةٍ، وأسرةٍ، أم كان شيئاً كبيراً، كقيادة جيشٍ، أو رياسة دولةٍ.

ودور الأمير دورٌ عظيمٌ، فبوجوده يشعر كلُّ فردٍ بروح الجماعة، وتسير قافلة الحياة مطمئنةَ القلب هادئةَ الأعصاب، وبقيامه بإدارة الأمور تتَّسم حياة النَّاس بسمة النِّظام، وتُحمَىٰ الأموالُ، والأنفس، والأعراض.

وتتمثَّل في الأمير المختار سلطة الأمَّة، وإرادتُها، ولذلك ينبغي أن يُختار ممَّن يكونون أهلاً لحمل مسؤولية الإمارة ديناً، وخُلُقاً، ورأياً، وعِلْماً، وشخصيَّة.

وترغيبُ الرَّسول ﷺ المسافرين بتأمير واحدٍ منهم عليهم، وأَمْرُهم بهذا إشارةٌ إلى قيمة النِّظام، والتَّعاون، والتَّرابط الوثيق بين المسلمين.

قال الخطَّابي، رحمه الله:

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٢٠.

[إنَّما أمر بذلك ؛ ليكون أمرُهم جميعاً ، ولا يتفرَّق بهم الرَّأي ، ولا يقع بينهم الاختلاف][1].

وكذلك فإنَّ هذا الأمر الكريم: «فليؤمِّروا» يقرِّر لنا قيمة الإمارة العامَّة في الإسلام ، فلئن ندبنا ﷺ إلى تأمير أميرٍ إذا كنا ثلاثةً في سفرٍ لمرحلةٍ معيَّنةٍ ، ولشؤونٍ محدودةٍ ؛ إنَّ الولاية العامَّة في الأمَّة تكون من باب أولىٰ ؛ لأنَّها أجلُّ خطراً ، وأكبر أثراً.

والحديث الموجز الجميل يُبيِّن: أنَّ التَّأمير ينبغي أن يكون من المسافرين ؛ فهم الَّذين يختارون الكفؤ منهم أميراً عليهم. ويبدو أنَّ هذا كان نهجَ الجيل المثاليِّ من الصَّحابة ، رضي الله عنهم! ساروا عليه في دقيق الأمور ، وجليلها ، وما البيعة الَّتي كانت عبر العصور إلا إعلانُ الموافقة من النَّاس على أن يتولَّىٰ الخليفة الجديد إدارة شؤون النَّاس. وإن اختيارَهم له ، ومبايعتَهم إيَّاه ؛ لتلزمهم بطاعته فيما لا معصية فيه ؛ إذ لا قيمة لتأميره ، ولا فائدة إن لم يُطَعْ ، ورضي الله عن عليٍّ ؛ الذي يقول: «ولكن لا رأي لمن لا يطاع»[2].

وإنَّ اختيارهم له ليوجب عليه ـ إن قبل الإمارة ـ أن يجتهد في خدمتهم ، وقضاء مصالحهم ، وحمايتهم ، واختيار الأفضل ، والأحسن لهم.

وفد إلى عمر رضي الله عنه الرَّبيع بن زياد الحارثيُّ ، فشكا عمرُ طعاماً غليظاً يأكلُه.

فقال الرَّبيع: يا أمير المؤمنين! إنَّ أحق الناس بمطعمٍ طيِّبٍ ، وملبسٍ ليِّنٍ ، ومركبٍ وطيءٍ لأنت . فضرب رأسه بجريدةٍ ، وقال: والله! ما أردت بهذا إلا مقاربتي ، وإنَّني كنت أحسب أنَّ فيك خيراً. ألا أخبرك بمثلي ، ومثل هؤلاء؟ إنَّما مثلنا كمثل قومٍ سافروا ، فدفعوا نفقاتهم إلى رجلٍ منهم ، وقالوا: أنفقها علينا ، فهل له أن يستأثر دونهم بشيءٍ؟ قال الرَّبيع: لا[3]!

---

(١) عون المعبود ٢/ ٣٤٠.

(٢) نهج البلاغة ١/ ٦٦.

(٣) عيون الأخبار ١/ ٥٢.

وفي روايةٍ للحديث: أنَّ أحد رواة الحديث عندما سمع أمر رسول الله ﷺ قال لصاحبه: فأنت أميُرنا. ويبدو أنَّهم كانوا في سفرٍ.

إنَّ هذه الرِّواية لتمثل مدى الانصياع، والاتِّباع لأمر الشَّرع، والمسارعة إلى امتثاله، والعمل به، وتطبيقه، وهذه مزيَّةٌ نلمَسُها في سواد النَّاس في تلك القرون الفاضلة.

إنَّ المُشكلة العظمى الَّتي يئنُّ منها واقعنا في العالم الإسلاميِّ هي ذاك الانفصام بين ما نَعْلَمُ، وما نَعْمَلُ، والازدواج المقيت بين ما نقول، وما نفعل. والله تعالى يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢ـ٣].

وفي الحديث فوائد تنبَّه لها العلماء، نورد ما وقفنا عليه منها هاهنا:

* قال الخطَّابيُّ[1]: فيه دليلٌ على أنَّ الرَّجلين إذا حكَّما رجلاً بينهما في قضيةٍ بينهما، فقضىٰ بالحقِّ؛ نفذ حكمه.

* وأورد النَّوويُّ هذا الحديث في «رياض الصالحين» في باب استحباب طلب الرُّفقة، وتأميرهم على أنفسهم واحداً يطيعونه. وهذا العنوان شرحٌ للحديث، وهذه خاصَّةٌ مهمَّةٌ تؤدِّيها العناوين في هذا الكتاب القيِّم.

* وفي الحديث دليلٌ على أهمِّيَّة النِّظام الَّذي يحرص الإسلام على أن يتوافر في حياة المسلمين؛ حتَّى يعود عليهم بالنَّفع، والخير، والسَّلام، ويُسعدهم.

وما أجدر مجتمعاتنا أن تنتفع بهذا، ذلك: أنَّ الفرد، والمجتمع في واقعنا يشكو من الفوضىٰ القاتلة.

* وفي الحديث دليلٌ على أهمِّيَّة التَّعاون؛ الَّذي يتحقَّق في اختيار واحدٍ منهم، لِيُصَرِّف شؤونهم. والتَّعاون قوَّةٌ تستطيع الجماعة أن تتغلَّب به على الصِّعاب؛ الَّتي يتعذَّر على الفرد وحده اجتيازها.

* * *

---

(١) عون المعبود ٢/ ٣٤٠.